

Distr.: General
2 April 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والعشرون

البندان ٢ و ٦ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن
عمليات صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية
والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.15-06968 270415 270415



* 1 5 0 6 9 6 8 *

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٣-١		أولاً - مقدمة
٣	١		ألف - تقديم التقرير
٣	٣-٢		باء - معلومات أساسية
٤	١٢-٤		ثانياً - تشغيل الصندوق
٤	٨-٤		ألف - مجلس أمناء الصندوق
			باء - رؤية المفوضية السامية لحقوق الإنسان الاستراتيجية لمتابعة الاستعراض
٥	١٢-٩		الدوري الشامل وصندوق التبرعات: الطريق إلى الأمام
٦	٣٨-١٣		ثالثاً - الأنشطة التي سيدعمها الصندوق خلال عام ٢٠١٥
١٢	٤١-٣٩		رابعاً - الوضع المالي للصندوق
١٤	٤٧-٤٢		خامساً - استنتاجات

الجدول

١٢		١ - بيان الإيرادات والنفقات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)
١٣		٢ - صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل - التبرعات منذ إنشاء الصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

أولاً - مقدمة

ألف - تقديم التقرير

١ - يقدّم هذا التقرير عملاً بمقرر مجلس حقوق الإنسان ١١٩/١٧، الذي طلب فيه المجلس من الأمانة أن تقدم تحديثاً كتابياً سنوياً للمعلومات عن عمليات صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل ("صندوق التبرعات" فيما يلي) وعن الموارد المتاحة له. وقد أعدت الأمانة هذا التقرير بتشاور مع مجلس أمناء صندوق التبرعات، وأقره مجلس الأمناء. ويقدم هذا التقرير استعراضاً عاماً للمساهمات والنفقات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، مقتزناً بوصف للإجراءات المتخذة منذ تقديم التقرير السابق (A/HRC/26/54) لتشغيل صندوق التبرعات. كما يقدم وصفاً للأنشطة التي تقرر أن يمولها صندوق التبرعات خلال عام ٢٠١٥.

باء - معلومات أساسية

٢ - طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره ١٧/٦، إلى الأمين العام إنشاء آلية مالية جديدة تدعى صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية لكي يوفر، جنباً إلى جنب مع آليات التمويل المتعدد الأطراف، مصدراً للمساعدة المالية والتقنية بهدف مساعدة البلدان في تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل، بالتشاور مع البلد المعني وبموافقته. وطلب المجلس، في قراره ٢١/١٦، تعزيز صندوق التبرعات وتشغيله من أجل توفير مصدر للمساعدة المالية والتقنية لتقديم يد العون للبلدان، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، على تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاستعراض الخاص بكل منها. وطلب مجلس حقوق الإنسان أيضاً إنشاء مجلس أمناء وفقاً لقواعد الأمم المتحدة.

٣ - وأنشئ صندوق التبرعات عام ٢٠٠٩. كما بدأت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية السامية) تشغيل الصندوق عن طريق تقديم المساعدات المالية والتقنية للدول التي طلبت الدعم. ويُقدّم الدعم انطلاقاً من روح الاستعراض الدوري الشامل كما حدده القرار المؤسس الذي ينص على أن أهداف الاستعراض هي تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع (قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥، المرفق، الفقرة ٤ (أ))، والوفاء بالتزامات الدولة وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان (المرجع نفسه، الفقرة ٤ (ب))، والنهوض بقدرة الدولة وبالمساعدة الفنية المقدمة إليها، بالتشاور مع الدولة المعنية وبموافقتها (المرجع نفسه، الفقرة ٤ (ج)).

ثانياً- تشغيل الصندوق

ألف- مجلس أمناء الصندوق

٤- في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣، عيّن الأمين العام أعضاء مجلس أمناء صندوق التبرعات للتعاون التقني ليتولوا أيضاً مهام مجلس أمناء صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل. وكُلف هؤلاء الأعضاء بالإشراف على إدارة الصندوق الأخير.

٥- وفي إطار من التشاور الوثيق مع مختلف أقسام المفوضية السامية، يركز مجلس الأمناء اهتمامه على توجيه تشغيل الصندوق بشكل عام من خلال إسداء المشورة في مجال السياسات.

٦- وقد عقد مجلس الأمناء، منذ تقديم التقرير الأخير (A/HRC/26/54)، دورته الثالثة في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، ودورته الرابعة في بنوم بنه وبانكوك في شباط/فبراير ٢٠١٥، حيث أتيحت له فرصة تقديم توجيه في مجال السياسات إلى المفوضية السامية بهدف تحقيق حد أقصى من الفعالية للمساعدة التقنية والدعم المالي المقدمين للدول في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل وغيره من الآليات الدولية على الصعيد القطري.

٧- وأوصى مجلس الأمناء، خلال دورته الثالثة في جنيف، المفوضية السامية بالنظر في إنشاء منظومات لجهات التنسيق تعنى بالاستعراض الدوري الشامل في المكاتب الإقليمية للمفوضية السامية من أجل تقديم الدعم إلى بلدان كل منطقة على حدة حرصاً على المتابعة الفعالة لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل وغيره من الآليات. وينبغي أن يواكب ذلك نتائج إصلاح هيئات المعاهدات وأن تُستخدم فيه موارد إضافية. وعلاوة على ذلك، سلط مجلس الأمناء الضوء على أهمية توثيق الممارسات الواعدة والدروس المستفادة بشأن متابعة الاستعراض الدوري الشامل التي يمكن تقاسمها مع البعثات الميدانية للمفوضية من أجل زيادة فعالية متابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل وغيره من الآليات على أرض الواقع.

٨- وأُتيحت لمجلس الأمناء كذلك، أثناء دورته الرابعة التي ركزت على استعراض عمل المفوضية السامية في دعم المتابعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فرصة ليناقد مع المفوضية السامية الكيفية التي تقدم بها هذه الأخيرة المساعدة التقنية والدعم المالي من خلال صندوق التبرعات بطريقة أكثر منهجية وأوسع أثراً. وشدد مجلس الأمناء أيضاً على أهمية الاستخدام المتسق والمنسق لصندوق التبرعات، ألا وهما صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل وصندوق التبرعات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، من أجل تحقيق كفاءة أكبر وأثر أدام. وعقد مجلس الأمناء أيضاً حواراً موضوعياً مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بغرض تحديد مشورة سياساتية فيما يتعلق بجهود هذه الأخيرة الرامية إلى إدماج توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل، في البرمجة القطرية لكل منها. وأعرب مجلس

الأمناء عن إعجابه بالجهود المبذولة لإدماج منظورات واستراتيجيات حقوق الإنسان، بما في ذلك توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان، في وثائق البرمجة القطرية المشتركة للأمم المتحدة، مثل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وشجع بقوة على مواصلة تلك الجهود وتوسيعها. ورحب مجلس الأمناء بجهود المفوضية السامية المتواصلة الرامية إلى تقديم المساعدة التقنية والدعم المالي بصورة منهجية من خلال استخدام صندوق التبرعات لمساعدة الدول في تنفيذ توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

باء- رؤية المفوضية السامية لحقوق الإنسان الاستراتيجية لمتابعة الاستعراض الدوري الشامل وصندوق التبرعات: الطريق إلى الأمام

٩- ما فتئت المفوضية السامية تعمل، كما أشار إلى ذلك في التقرير السابق (A/HRC/26/54)، على تنمية قدرتها على تقديم مزيد من الدعم إلى الدول في جهودها الرامية إلى تنفيذ نتائج الاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك من خلال تشغيل صندوق التبرعات. وشمل هذا الجهد نهجاً متكاملًا لدعم تنفيذ التوصيات الصادرة عن جميع الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

١٠- وقد فعلت المفوضية السامية رؤية استراتيجية لمتابعة الاستعراض الدوري الشامل تتسم بأنها أكثر استباقية ومنهجية وتركيزاً على تحقيق النتائج. وقد مكنت هذه الاستراتيجية المفعلة حديثاً لتلك المتابعة المفوضية السامية من تقديم مزيد من الدعم الفعال إلى الدول في الميدان، بشكل مباشر أو عن طريق ضمان دمج الدعم في برمجة أفرقة الأمم المتحدة القطرية المتعلقة بالمتابعة، وكذا من إقدار الدول على تحقيق نتائج ملموسة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

١١- وبناء على الدروس المستفادة، ركزت المفوضية السامية دعمها على إنشاء و/أو تعزيز العمليات الوطنية للمتابعة: إذ اعتبرت وجود هيئة مشتركة بين المؤسسات تؤدي وظيفتها جيداً عنصراً رئيسياً في زيادة فعالية المتابعة على الصعيد الوطني، إلى جانب خطة عمل للتنفيذ تحدد بوضوح نتائج وأولويات قابلة للتحقيق والوكالات الحكومية الوطنية المسؤولة عن التنفيذ وكذا المؤشرات والجدول الزمني التي يقاس بها الأثر. وعلاوة على ذلك، ما فتئت المفوضية السامية تقدم الدعم إلى القضايا المواضيعية الرئيسية الواردة في مثل خطة عمل التنفيذ هذه، والتي اعتُبرت قضايا ذات أولوية في التنفيذ.

١٢- ويمثل توثيق الممارسات الفضلى أيضاً أولوية هامة للمفوضية السامية. ومن الأهمية بمكان أن تُتاح على أوسع نطاق ممكن الممارسات الجيدة المتبعة في العمليات الوطنية للمتابعة، بما في ذلك الممارسات المتعلقة بالكيفية التي تعمل بها وكالات الأمم المتحدة على الصعيد القطري بصورة مشتركة على تعزيز "حقوق الإنسان أولاً". ولذلك يواصل صندوق التبرعات تمويل توثيق الممارسات الجيدة، ولا سيما في هذه العمليات الوطنية. كما يسعى إلى توثيق

الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في تنفيذ القضايا المواضيعية الهامة التي أثيرت في توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

ثالثاً- الأنشطة التي سيدعمها الصندوق خلال عام ٢٠١٥

١٣- في إطار الجهود الرامية إلى تنظيم الدعم المقدم إلى الدول، ستُقدّم المساعدة التقنية، كما ذكر أعلاه، إلى عدد من الدول، مع التركيز على إنشاء و/أو تعزيز العمليات الوطنية للمتابعة.

١٤- فعلى سبيل المثال، في البوسنة والهرسك، سيقدم دعم مستمر إلى الحكومة عن طريق فريق الأمم المتحدة القطري لكي تعد هذه الأخيرة خطةً لتنفيذ توصيات الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل من خلال حلقات العمل وإسداء المشورة، وتعزيز تعاملها مع أصحاب المصلحة، بمن فيهم أمين المظالم، وتدريب موظفي الخدمة المدنية.

١٥- وفي تشاد، ستقدم مساعدة تقنية إلى السلطات لكي تضع وتعتمد، بالتعاون مع المجتمع المدني، خطة عمل وطنية لتنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل. كما ستقدم المساعدة لأغراض تنقيح النظام الأساسي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيز قدرات أعضائها تماشياً مع المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس).

١٦- وفي كوستاريكا، سيواصل المكتب الإقليمي للمفوضية السامية في أمريكا الوسطى دعم ومساعدة البلد على تعزيز قدرة اللجنة المشتركة بين المؤسسات على متابعة تنفيذ التوصيات المقدمة من آليات حقوق الإنسان وتقديم المشورة التقنية بشأن التوصيات ذات الأولوية. وستساعد المفوضية السامية، على وجه الخصوص، في تحديد خريطة طريق لمتابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل المقدمة خلال الجولتين الأولى والثانية، كما ستساعد في تعميم التوصيات الصادرة عن جميع آليات حقوق الإنسان في برجة الأمم المتحدة وما تقدمه من مساعدات.

١٧- وفي الجمهورية الدومينيكية، سيقدم الدعم من خلال مستشار شؤون حقوق الإنسان من أجل تعزيز الحوار بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والنهوض بعملية وضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان لمتابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل. كما ستقدم المشورة التقنية من أجل تحديد المنهجية والجدول الزمنية في هذا الصدد.

١٨- وسيُقدم الدعم، من خلال عمل مستشار شؤون حقوق الإنسان الذي أوفد مؤخراً إلى جامايكا، من أجل صياغة وثيقة أساسية مشتركة، وهو ما سيساهم في زيادة قدرة جامايكا على الوفاء بالتزاماتها بتقديم التقارير إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان في إطار متابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وسيُقدم الدعم أيضاً لإنشاء قاعدة بيانات بشأن

توصيات حقوق الإنسان من أجل زيادة قدرة الدولة على متابعة توصيات جميع الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

١٩- وفي كازاخستان، ستقدم مساعدة تقنية إلى الحكومة لتنفيذ التوصيات التي قدمت أثناء الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل والتي دُعي فيها إلى وضع وتنفيذ خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان وتعزيز قدرة الآلية الوقائية الوطنية. وستقدم مشورة وتوجيه الخبراء لإنشاء آلية تنسيق وطنية دائمة لضمان المتابعة المتكاملة لتوصيات آليات حقوق الإنسان.

٢٠- وأنشأت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً هيئة مشتركة بين القطاعات معنية بحقوق الإنسان بعد الاستعراض الدوري الشامل الأول للحالة فيها. وتتألف تلك الهيئة من كتاب الدولة للوزارات الرئيسية، وقد أخذت زمام المبادرة في تنسيق متابعة التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل وعن غيره من آليات حقوق الإنسان. وأبرزت متابعة المشاورات بشأن الاستعراض الدوري الشامل الثاني للحالة فيها ضرورة زيادة دعم هذه الهيئة فنياً وبالخبراء وزيادة قدراتها عن طريق إضافة "فريق خبراء استشاري". وستقدم المساعدة التقنية من أجل المساهمة في زيادة قدرة الهيئة وفريق الخبراء. وستنفذ إجراءات شتى، منها إجراء زيارة دراسية إلى دول أخرى ذات وضع مماثل، وتلقي "التوجيه" من دولة أخرى لمتابعة تحسين العملية والقدرات، وتنظيم حلقات عمل تدريبية (ستعزز بدورها إشراك أصحاب المصلحة من المجتمع المدني)، وعقد حلقات دراسية بشأن التوصيات، واستحداث أدوات لرصد متابعة التوصيات.

٢١- وفي ماليزيا، ما فتى الفريق المواضيعي المعني بحقوق الإنسان والتنمية التابع لفريق الأمم المتحدة القطري يعمل مع الحكومة من أجل وضع خطة عمل وطنية بشأن تنفيذ توصيات الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل. وفي هذا الصدد، سيقدم الدعم لتنظيم اجتماعات تشاورية بين الحكومة ومختلف أصحاب المصلحة بشأن وضع خطة العمل هذه. وتعتزم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ماليزيا، التي تشكل جزءاً من فرقة العمل الحكومية المعنية بوضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان، إنشاء قاعدة بيانات لتتبع تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، بالتشاور مع حكومة ماليزيا. ومن ثم، سيقدم الدعم إلى اللجنة من أجل إنشاء قاعدة البيانات هذه، والتي ستوضع على مثال ممارسة جيدة في هذا المجال من بلدان أخرى.

٢٢- وفي مالي، ستقدم المساعدة التقنية من أجل تعزيز العمليات الوطنية للمتابعة. ومن ثم، سترمي المساعدة على وجه التحديد إلى ما يلي: بدء مناقشة بشأن مدى أهمية دمج مختلف اللجان المشتركة بين الإدارات الموجودة في البلد؛ ودعم السلطات المالية في إعداد خطة عمل لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل؛ ودعم اللجنة التوجيهية الوطنية ريثما يُدمج مختلف ما يوجد من لجان مشتركة بين الإدارات. وسيساعد استشاري وطني السلطات في صياغة خطة العمل من أجل تنفيذ التوصيات.

٢٣- وبناء على طلب الدعم الذي تقدمت به حكومة موريتانيا من أجل وضع وتنفيذ استراتيجية لمتابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل وغيره من آليات حقوق الإنسان،

بتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري وبدعم منه، ستقدم المساعدة التقنية إلى الحكومة التي التزمت بإنشاء لجنة تقنية مشتركة بين الوزارات ستتخذ إجراءات لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل وآليات حقوق الإنسان الأخرى. وتلك المساعدة التقنية موجهة تحديداً نحو دعم إنشاء اللجنة التقنية المشتركة بين الوزارات المسؤولة عن التنفيذ والرصد وتقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل. وسيقدم الدعم أيضاً لصياغة خطة عمل وطنية للتنفيذ. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستنظم حلقة عمل بشأن اعتماد خطة العمل الوطنية لتنفيذ توصيات هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل، بمشاركة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني.

٢٤- وفي نيجيريا، ستقدم المساعدة إلى الحكومة من أجل تعزيز اللجنة المشتركة بين الوزارات ومن أجل إعداد خطة عمل وطنية لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وجهات المجتمع المدني الفاعلة. ولتحقيق ذلك، سيعمد، إضافة إلى ما يقدمه مستشار المفوضية السامية لشؤون حقوق الإنسان من مساعدة، إلى تعيين مستشار وطني سيساعد اللجنة المشتركة بين الوزارات في صياغة خطة العمل ووضع اللمسات النهائية على التقارير التي يحل موعد تقديمها إلى هيئات المعاهدات.

٢٥- وفي باراغواي، سيواصل مستشار شؤون حقوق الإنسان تقديم المساعدة التقنية إلى مؤسسات الدولة في مجالين هما: (أ) تنفيذ التوصيات ذات الأولوية في المجالات المواضيعية الثلاثة، (ب) وتعزيز قدرات وزارة الخارجية ووزارة العدل وشبكة حقوق الإنسان التابعة للسلطة التنفيذية على رصد التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الدولية لحقوق الإنسان وتقديم تقارير عنه من خلال نظام رصد يجري استحدثه كجزء من التعاون. وستواصل المفوضية السامية، على وجه التحديد، تقديم المساعدة التقنية والتدريب المتخصص والدعم لعقد مشاورات واسعة مع المجموعات المستهدفة، من أجل تعزيز قدرة أمانة العمل الاجتماعي ومعهد قضايا الشعوب الأصلية والأمن الوطني المعني بحقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة على تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان في تحديد السياسات المتصلة بمكافحة الفقر وحماية الشعوب الأصلية وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما ستواصل المفوضية السامية تقديم المساعدة إلى باراغواي في تعزيز قدرة المؤسسات على استخدام قاعدة بيانات نظام رصد التوصيات الدولية (SIMORE) التي استحدثت في إطار المرحلة الأولى من التعاون مع المفوضية السامية. وإضافة إلى ذلك، وبناء على طلب الحكومة، ستقدم المفوضية السامية أيضاً الدعم التقني والمساعدة اللازمين لإقامة ربط مع قاعدة بيانات رصد التوصيات الدولية وقاعدة بيانات المؤشر العالمي لحقوق الإنسان التي تديرها المفوضية السامية في جنيف.

٢٦- وفي رواندا، سيجري التعاقد مع استشاري وطني للقيام، تحت إشراف مستشار شؤون حقوق الإنسان، بالأنشطة الرئيسية التالية: أولاً، سيوفر الدعم التقني لتعزيز قدرة فرقة العمل

المعنية بتقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات التابعة لحكومة رواندا، التي وضعت خريطة طريق الاستعراض الدوري الشامل بعد استعراض عام ٢٠١١ والتي عُهد إليها بتنفيذ التوصيات. وثانياً، سيدعم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وأصحاب المصلحة المعنيين في وضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان. ويعد ذلك الخبر الاستشاري الوطني جزءاً لا يتجزأ من مكتب المنسق المقيم، إذ يركز على متابعة الاستعراض الدوري الشامل والبرامج ذات الصلة التي يتعين وضعها في إطار البرنامج الرئيسي لخطة الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المعروف باسم "إرساء العدالة وحقوق الإنسان وتوطيد السلام".

٢٧- وفي السنغال، ستقدم مساعدة تقنية إلى اللجنة التقنية التي ستستعرض خطة العمل الوطنية لتنفيذ توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل.

٢٨- وبناء على طلب المساعدة المالية والتقنية المقدم من سيشيل، ستقدم مساعدة تقنية لتعزيز المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من أجل ضمان امتثالها لمبادئ باريس، وهو ما سيتخذ شكل مساعدة في مراجعة القوانين ذات الصلة وصياغة مشروع قانون بتعديلها، وكذا استعراض البناء الهيكلي الحالي للمؤسسة. وستقدم المساعدة في إنشاء آلية لتنسيق التثقيف في مجال حقوق الإنسان. كما ستقدم المساعدة بهدف تعزيز قدرة الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين على ضمان احترام معايير قضاء الأحداث، وهو ما سيتخذ شكل مساعدة في تقييم الممارسات الحالية ووضع المعايير والإجراءات.

٢٩- وفي جزر سليمان، سيقدم الدعم عن طريق إيفاد متطوع وطني من متطوعي الأمم المتحدة إلى وزارة العدل والشؤون القانونية. وسيتعاون هذا المتطوع عن كثب مع الكيانات الحكومية المعنية والمجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من أجل تعزيز ودعم إنشاء لجنة تنسيق مشتركة بين الوزارات مكلفة بتقديم تقارير إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات. كما سيساعد المتطوع الحكومة في إعداد تقرير الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل للحالة فيها من خلال تقييم مستوى تنفيذ التوصيات الصادرة عن الجولة الأولى، بما في ذلك من خلال إجراء مشاورات مع مختلف أصحاب المصلحة بشأن أوجه القصور والتطورات والأنشطة ذات الصلة بتلك التوصيات.

٣٠- وفي السودان، ستقدم مساعدة تقنية في تعزيز قدرة المحكمة الجنائية الخاصة بأحداث دارفور. وستتخذ تلك المساعدة شكل دورة تدريبية للقضاة وموظفي المحاكم على تطبيق المعايير الدولية في إقامة العدالة الجنائية. كما ستقدم دورات تدريبية على التحقيقات الجنائية. وستقدم المساعدة التقنية وفقاً للتوصيات المتعلقة بأمور منها دعم سيادة القانون وإقامة العدالة في دارفور، وتنظيم برامج تدريبية لفائدة موظفي القضاء وإنفاذ القوانين، وهي توصيات كلها تحظى بدعم السودان.

٣١- وفي طاجيكستان، ستقدم مساعدة تقنية إلى الحكومة لتعزيز هيكل وقدرة آلية التنسيق الوطنية من أجل ضمان التنسيق والرصد الفعالين لمتابعة توصيات آليات حقوق الإنسان. وسيجري، على وجه الخصوص، تعديل وتحسين الإطار التنظيمي لآلية التنسيق الوطنية بناء على مشورة الخبراء التي ستقدم كجزء من تلك المساعدة التقنية. وستنظم سلسلة من الدورات التدريبية وحلقات العمل المتعلقة بالآليات الدولية لحقوق الإنسان ومتطلباتها في مجال تقديم التقارير لفائدة ممثلي مختلف الوزارات في آلية التنسيق الوطنية، وذلك من أجل ضمان مساهمتهم الفعالة في متابعة عمليات تقديم التقارير.

٣٢- وفي تيمور - ليشتي، أنشئت لجنة توجيهية وطنية واسعة القاعدة تتألف من ممثلي الحكومة والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني والقطاع الخاص عام ٢٠١٤ من أجل صياغة مشروع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان. وسيقدم الدعم من أجل زيادة قدرة تلك اللجنة على صياغة مشروع خطة العمل من خلال عملية شاملة للجميع وتشاركية. وستشمل عملية تخطيط الأعمال وضع ترتيب حسب الأولوية للتوصيات الرئيسية المقدمة حتى الآن إلى تيمور - ليشتي أثناء الاستعراض الدوري الشامل والمقدمة من غيره من آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وسيقدم الدعم أيضاً لوضع مشروع استقصاء أولي وإجراء مشاورات عامة وتنمية قدرات أعضاء اللجنة وتنظيم حملة إعلامية لنشر المعلومات المتعلقة بعملية تخطيط الإجراءات، بحيث تُلمس تدخلات من الجمهور.

٣٣- وفي أفغانستان، سيقدم الدعم إلى وحدة دعم حقوق الإنسان في وزارة العدل من أجل استعراض وتحديث خطة العمل الوطنية لتنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان عقب النظر في التقارير الدورية لأفغانستان من كل من اللجنة المعنية بحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (٢٠١٠)، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (٢٠١٣)، ولجنة حقوق الطفل (٢٠١١)، والاستعراض الدوري الشامل (٢٠١٤). وسيقدم الدعم، بصورة أدق، في مجال متابعة وتتبع حالة تنفيذ مؤسسات الدولة لتوصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، سيقدم الدعم إلى الوحدة من أجل ما يلي: ضمان امتثال جميع قوانين أفغانستان ولوائحها وسياساتها واستراتيجياتها وبرامجها الحكومية للمعايير الدولية لحقوق الإنسان التي تعد أفغانستان دولة طرفاً فيها؛ وإذكاء الوعي بالالتزامات في مجال حقوق الإنسان وبناء قدرات موظفي الدولة فيما يتصل بهذه الالتزامات؛ وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات داخل الوحدة في تنسيقها لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل.

٣٤- وفي بوتان، سيُلحق متطوع من متطوعي الأمم المتحدة بفريق الأمم المتحدة القطري أو وزارة الخارجية لتقديم الدعم التقني إلى وزارة الخارجية من أجل إنشاء هيئة تنسيق مشتركة بين الوزارات.

٣٥- كما قُدم دعم متواصل في الميدان لمتابعة توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان في إطار البرمجة القطرية للأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، استناداً إلى الخبرة المكتسبة من التعاون مع بريادوس عام ٢٠١٥، ستوسع المفوضية السامية تعاونها مع دول شرق البحر الكاريبي الناطقة بالإنكليزية، من خلال الدعم الذي ستقدمه مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وجهة تنسيق الاستعراض الدوري الشامل الموجودة في مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم في بريادوس ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي، والتعاون الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة في المنطقة. وستركز الأنشطة على إذكاء الوعي بحقوق الإنسان وآليات الأمم المتحدة للحماية؛ وتشجيع اتخاذ الحكومات إجراءات ملموسة استجابة للتوصيات المقدمة من الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وإنشاء آليات تنسيق مشتركة بين المؤسسات، ووضع خطط متابعة، وتطوير الأدوات؛ وتقديم المشورة والدعم التقنيين من أجل بناء وتقوية ما يوجد من قدرات وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

٣٦- وسيواصل مكتب المفوضية السامية الإقليمية لأمريكا الجنوبية دعم الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، والبرازيل، وبيرو، وشيلي من أجل تعزيز قدرتها على متابعة توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال التعاون في إطار البرمجة القطرية للأمم المتحدة. وبتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، ومشورة ودعم خبراء المكتب الإقليمي، ستواصل المفوضية السامية تقديم الدعم إلى الحكومات والمجتمع المدني في تحليل واستعراض التوصيات الرئيسية للاستعراض الدوري الشامل، وإنشاء آليات مشتركة بين المؤسسات، ورسم خرائط الطريق، وتحديد الاحتياجات من بناء القدرات والمساعدة التقنية، وهو ما جرى دمجها في وثائق الأمم المتحدة للبرمجة القطرية المشتركة ذات الصلة، مثل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وعلاوة على ذلك، ستدعم المفوضية السامية توثيق الممارسات الجيدة للتعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وكذا الممارسات الجيدة للاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى معالجة القضايا المواضيعية الرئيسية لحقوق الإنسان، وتقاسمها فيما بين بلدان المنطقة.

٣٧- وعلاوة على ذلك، ستقدم المساعدة والدعم التقنيان إلى عدد من الدول مع التركيز على القضايا المواضيعية ذات الأولوية. فعلى سبيل المثال، في الفلبين، ستقدم رزمة من الحلقات الدراسية إلى اللجنة الفلبينية لحقوق الإنسان من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تنظيم حلقة عمل بشأن إنشاء الآلية الوقائية الوطنية المنصوص عليها في البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وفي تايلند، ما فتئت وزارة العدل تحمل قصب السبق في التحضير للتصديق على البروتوكول الاختياري. وسيقدم الدعم في هذا الصدد إلى وزارة العدل بهدف رفع مستوى وعي الوكالات المعنية وفهمها للآثار المترتبة على التصديق على البروتوكول الاختياري.

٣٨- وفي ضوء التوصيات المحددة التي قبلتها بنما خلال الاستعراض الدوري الشامل للحالة فيها عام ٢٠١٠ والمتعلقة بتكثيف جهودها لضمان حق جميع الأطفال في التسجيل عند الولادة، يركز مشروع أطلق عام ٢٠١٣ على كفالة تسجيل المواليد من أطفال الشعوب الأصلية في المناطق النائية. ويساعد مكتب المفوضية السامية الإقليمية في أمريكا الوسطى الموجود مقره في بنما، بتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، المديرية الوطنية للسجل المدني التابعة للمحكمة الانتخابية على الوصول إلى المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية نغالي - بوغلي التي تعتنق ديانة ماما تاتا والتي دأبت تقليدياً على رفض التسجيل.

رابعاً- الوضع المالي للصندوق

الجدول ١

بيان الإيرادات والنفقات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)

أولاً- المدخلات	بدولارات الولايات المتحدة
التبرعات الواردة من الحكومات عام ٢٠١٤	٤٩٠ ٤٤٠,٩١
إيرادات متنوعة وإيرادات الفوائد	١٦٣١٩,٧٢
مجموع الإيرادات	٥٠٦ ٧٦٠,٦٣
ثانياً- النفقات	بدولارات الولايات المتحدة
تكاليف الموظفين	٨٣ ٦٨٢,٥٠
رسوم الخبراء الاستشاريين وتكاليف السفر	٢٢٠ ٢٦١,٠٠
سفر الموظفين	٥٨ ٦٥٢,٣٦
سفر الممثلين	٤٨ ٩٤٠,٩٢
خدمات تعاقدية	٣٠ ٢٩٠,٠٠
مصروفات تشغيل عامة	٢ ٥٥٤,٠٠
اللوازم والمواد	صفر
المنح والمساهمات والحلقات الدراسية	٢٥٩ ٩٧٣,٠٥
تكاليف دعم البرامج	٩١ ٥٦٦,٠١
مجموع النفقات	٧٩٥ ٩١٩,٨٤
صافي زيادة (نقص) الإيرادات على النفقات	٢٨٩ ١٥٩,٢١-
الرصيد الافتتاحي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤	١ ٨١٣ ٨٦٩,٠٠
تسويات/وفورات/مبالغ مردودة متنوعة إلى الجهات المانحة	٣٢٧ ٩٦٢,٧٢
إجمالي رصيد الصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	١ ٨٥٢ ٦٧٢,٥١

الجدول ٢

صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري
الشامل - التبرعات منذ إنشاء الصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

الجهة المانحة	بدولارات الولايات المتحدة
عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩	
كولومبيا	٤٠ ٠٠٠
الاتحاد الروسي	٤٥٠ ٠٠٠
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٤٥ ٣٢٦
فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١	
ألمانيا	١٤٨ ١٤٨
المغرب	٥٠٠ ٠٠٠
الاتحاد الروسي	٢٠٠ ٠٠٠
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١٣٣ ٧٠٧
فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣	
أستراليا	٣٨٧ ٥٨٠
ألمانيا	٤٧٥ ٦٦٤
كازاخستان	٩ ٩٧٥
النرويج	٨٤٩ ١١٤
فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥	
ألمانيا	١٣٦ ٧٧٩
النرويج	٣٣٣ ٦٦٧
كازاخستان	١٩ ٩٧٥
مجموع التبرعات	٣ ٧٢٩ ٩٥٥

٣٩- يبين الجدول ١ الحالة المالية المفصلة للصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (بيان الإيرادات والنفقات).

٤٠- ومنذ تأسيس صندوق التبرعات عام ٢٠٠٩، قدّمت ثمانية بلدان مساهمات مالية هي: الاتحاد الروسي، وأستراليا، وألمانيا، وكازاخستان، وكولومبيا، والمغرب، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج. ويقدم الجدول ٢ نظرة عامة عن جميع المساهمات الواردة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من إنشاء الصندوق إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ووردت مساهمات مالية إضافية خلال الفترة كانون الثاني/يناير - آذار/مارس ٢٠١٥.

٤١ - وفي سياق التفعيل الذي جرى مؤخراً لرؤية المفوضية السامية الاستراتيجية لمتابعة الاستعراض الدوري الشامل التي تتيح للمفوضية السامية تقديم دعم منهجي إلى الدول يركز على العمليات الوطنية للمتابعة، وتماشياً مع المشاريع المبيّنة أعلاه لعام ٢٠١٥، زادت المخصصات زيادة كبيرة. فمن أصل رصيد قدره ٦٧٣ ٨٥٢ ١ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، خصص مبلغ ٩٢٣ ٦٥٣ ١ دولاراً عام ٢٠١٥. ومن ثم، من الحاسم توسيع قاعدة الجهات المانحة وتلقي المزيد من التمويل من أجل استدامة وضمان التطبيق العالمي للرؤية الاستراتيجية الجديدة للمتابعة على جميع الدول الأعضاء، وفقاً لمبدأ عالمية آلية الاستعراض الدوري الشامل.

خامساً - استنتاجات

٤٢ - إن تأمين الإرادة السياسية وتعزيز قدرة الدول على تحقيق نتائج ملموسة بهدف تحسين حالة حقوق الإنسان أهداف رئيسية للمساعدة التقنية والدعم المالي. وسعياً إلى تحقيق هذه الأهداف، يظل صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل مصدراً قيماً لدعم البلدان في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل للحالة فيها.

٤٣ - وكما تبين، فقد أتاح رؤية المفوضية السامية الاستراتيجية المفعلة لمتابعة الاستعراض الدوري الشامل التي تتسم بأنها أكثر استباقية ومنهجية وتركيزاً على تحقيق النتائج تقديم دعم منهجي إلى الدول في الوفاء بمسؤوليتها الرئيسية عن تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وجرى التشديد بصورة خاصة على أهمية إنشاء و/أو تعزيز العمليات الوطنية للمتابعة، بما في ذلك الدعم المقدم لإنشاء هيئة مشتركة بين المؤسسات، ووضع خطة عمل للتنفيذ قابلة للتحقيق، والدعم المقدم لتنفيذ القضايا المواضيعية ذات الأولوية المحددة في خطة عمل التنفيذ هذه.

٤٤ - ومن المأمول أيضاً استمرار اعتماد نهج متكامل لمتابعة توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل، بأقصى ما يمكن من الاتساع والمنهجية، وهو ما سيساعد الدول على تحقيق نتائج ملموسة لفائدة تعزيز وحماية حقوق الإنسان على أرض الواقع.

٤٥ - وقد تولدت مجموعة متنامية من الممارسات الجيدة في متابعة الاستعراض الدوري الشامل، وتعكف على توثيقها حالياً جهات فاعلة شتى، من بينها منظمات المجتمع المدني. وتواصل المفوضية السامية إيلاء اهتمام للحاجة إلى توثيق هذه الممارسات الجيدة بطريقة أكثر منهجية على سبيل الأولوية، وسوف تبذل كل ما في وسعها لضمان توثيق الممارسات الجيدة في العمليات الوطنية للمتابعة، بما فيها تلك المتعلقة بالكيفية التي يمكن بها لوكالات الأمم المتحدة على الصعيد القطري أن تعمل

معاً من أجل تعزيز "حقوق الإنسان أولاً" وبمتابعة القضايا المواضيعية العالمية المشتركة لحقوق الإنسان - مثل منع العنف ضد المرأة ومنع التعذيب - ولضمان تقاسم هذه الممارسات من أجل تمكين الدول الأخرى من تكرارها، وفي الوقت نفسه مواءمتها مع الاحتياجات المحددة الخاصة بها.

٤٦ - وينبغي التأكيد مرة أخرى على أن المسؤولية الأساسية عن تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل تقع على عاتق الدول نفسها، وحسب الاقتضاء، على عاتق أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين. وبالتالي، من الحاسم جداً ضمان وتشجيع مشاركة أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين في عملية المتابعة.

٤٧ - وينبغي التأكيد أيضاً على أنه من الأهمية بمكان تقديم المزيد من المساهمات إلى صندوق التبرعات من أجل كفالة استدامة الدعم المقدم إلى الدول في تنفيذ توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان بشكل أكثر منهجية وتكاملاً.